

«الاستثمارات»: أداء صندوق الوطنية ضمن أفضل 3 صناديق

قالت شركة الاستثمارات الوطنية إن أداء صندوق الوطنية التابع لها منذ التأسيس مقارنة مع أداء باقي الصناديق التقليدية التي تستثمر في السوق الكويتي، يقع ضمن أفضل 3 صناديق من حيث الأداء، إذ حقق معدل نمو تراكمي منذ التأسيس بما يعادل 200٪، وحقق معدل نمو منذ التأسيس ما يعادل 7,45٪ سنوياً. وأشارت الشركة في بيان صحافي أمس إلى أن صندوق الوطنية هو من الصناديق القليلة التي استطاعت النجاة من الأزمة المالية العالمية 2008 مع المحافظة على الأداء الإيجابي أثناء وبعد الأزمة.

وأكدت الشركة على أن أداءها خلال المدى المتوسط، أي على مدى السنتين الماضيتين، نجد أن أداء صندوق الوطنية يعتبر الأعلى على الإطلاق مقارنة مع الصناديق ذات الحجم المتوسط والكبير نسبياً (براسمال) للمخاطر، وهذا ما يهيم المستثمر بالدرجة الأولى الذي يبحث عن تنوع استثماراته في السوق الكويتي مع ضمان أفضل المعدلات للعوائد والمخاطر.

200٪ نموًا تراكمياً محققاً منذ تأسيس الصندوق

وكذلك بالنسبة للعوائد المعدلة على أساس المخاطر، وهذا ما يهيم المستثمر بالدرجة الأولى الذي يبحث عن تنوع استثماراته في السوق الكويتي مع ضمان أفضل المعدلات للعوائد والمخاطر.

«التكنولوجيا» في الكويت.. باب جديد لفرص استثمارية ضخمة



محمود عيسى

أما مدير السوق الحكومي في شركة «جي بي إم الكويت»، وسيم سليمان فيقول إنه بالإضافة إلى هيمنتها في قطاع النفط والتي ستستمر لسنوات قادمة، فقد شهدت الكويت أيضاً زيادة كبيرة في الخدمات الحكومية، واستثمارات مهمة في سبيل تطوير البنية التحتية للبلاد، وتوقع أن يكون الوقت الراهن هو الأنسب لممارسة الأعمال التجارية في الكويت، ومن خلال ازدهار الأنشطة الاقتصادية خلال السنوات الأخيرة، والسياسات التي تدعم التجارة، فقد تم إيجاد بيئة مواتية للأعمال التجارية في الكويت، ولكن برغم ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى بذل جهود كبيرة لإقامة الأعمال التجارية، مع أن الأمور تتغير بشكل إيجابي على هذا الصعيد.

ويضيف سليمان أن هذا المجال يتطور بسرعة، ويخلق العديد من الفرص الجديدة لمقدمي خدمات البيانات للاستفادة منها. وقد تعززت الكويت منافذها التجارية في المستقبل بعد افتتاح الميناء الجديد في شمال الكويت، لتصبح أكثر ارتباطاً ببقية العالم، ومن شأن ذلك أن يؤثر إيجابياً على السوق ويخلق فرصاً جديدة، كما نشهد فترة من التغيير الديناميكي في البلاد، على نحو يجعل الوقت الراهن مواتياً لإدارة الأعمال التجارية.

وانتهى إلى القول أنه يمكن أن تكون الكويت سوقاً مريحة لهؤلاء اللاعبين الذين يمكنهم استثمار الوقت لفهم تحديات السوق وأفضل السبل لاستغلال الفرص، ومع ذلك فإنها تحتاج أيضاً إلى ضمان توفير القيمة المضافة وجعل ما تقدمه متميزاً حتى تضمن النجاح في هذا الاتجاه.

على مدى السنوات القليلة الماضية، عملت الكويت على تعزيز الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات عن طريق دعم الخدمات والشبكات والأمن، الأمر الذي فتح الأبواب على مصاريحها لفرص استثمارية غير محدودة. ونسب الموقع إلى المدير الإقليمي لمجموعة «داتا سنتر» التابعة لشركة لينوفو الشرق الأوسط وأفريقيا راسل ثيرون قوله «إن الكويت تمثل بلا شك سوقاً رئيسية في مجال التكنولوجيا وخدمات البيانات، وتشهد اليوم تطورات في هذا المجال، وتعمل باستمرار على تحسين عرض موارثها وقدراتها على التلاؤم ومواكبة الدول المجاورة لها، مثل الإمارات»، معرباً عن اعتقاده أنه إذا ما أرادت الكويت تحقيق هدفها المتمثل في التحول إلى مزود رئيسي في قطاع تكنولوجيا المعلومات، فمن الضروري توفير استثمارات كافية وملائمة في حلول فعالة، وهو ما سيساعد على تحقيق الهدف بشكل أسرع.

تقرير الشال

1,3 مليار دينار العجز في 9 أشهر

3,5 مليارات دينار عجز الموازنة المتوقع بالسنة المالية الحالية

19,9 مليار دينار، وصرف، فعلياً حتى 2017/12/31، نحو 11,1 مليار دينار، وتم الالتزام بنحو 1,4 مليار دينار، وابتدت في حكم المصروفات، لتصبح جملة المصروفات -الفعلية وما فيها- نحو 12,51 مليار دينار، وبلغ المعدل الشهري للمصروفات نحو 1,39 مليار دينار أو نحو 16,7 مليار دينار لكامل السنة المالية. لو استمر الإنفاق حول هذا المعدل.



ورغم أن التقرير تذهب إلى خلاصة، مؤداها أن الموازنة، في نهاية الشهر التسعة الأولى من السنة المالية الحالية، قد حققت عجزاً بلغ نحو 1,36 مليار دينار، قبل خصم 10٪ من الإيرادات لصالح احتياطي الأجيال القادمة.

وتوقع «الشال» أن يتراوح العجز بين 3 و3,5 مليارات دينار في السنة المالية الحالية عند صدور الحساب الختامي إن استمرت أسعار النفط عند مستواها الحالي.

هذا المستوى، سيكون أدنى للسنة المالية، بكاملها، بنحو 302,4 مليون دينار، عن ذلك المقدر. وكانت اعتمادات المصروفات، للسنة المالية الحالية، قد قدرت بنحو 110,92

شاهري بلغ نحو 110,92 ملايين دينار، بينما كان المقدر في الموازنة، للسنة المالية الحالية، بكاملها، نحو 1,63 مليار دينار، أي أن المحقق إن استمر عند

أشار تقرير «الشال» الاقتصادي إلى أن جملة الإيرادات المحصلة في نهاية الشهر التاسع من السنة المالية الحالية 2017/2018 بلغت نحو 11,15 مليار دينار، أو ما نسبته نحو 83,6٪ من جملة الإيرادات المقدر، للسنة المالية الحالية، وبكاملها، والبالغة نحو 13,344 مليار دينار، حسب تقرير وزارة المالية. وفي التفاصيل، بلغت الإيرادات النفطية، الفعلية، حتى 2017/12/31، نحو 10,15 مليارات دينار، أي بما نسبته 86,7٪ من الإيرادات النفطية المقدر، للسنة المالية الحالية، بكاملها، والبالغة نحو 11,711 مليار دينار، وبما نسبته 91٪ من جملة الإيرادات المحصلة، وقد بلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي نحو 51,6 دولاراً خلال ما مضى من السنة المالية الحالية 2017/2018. وتم تحصيل ما قيمته نحو 998,33 مليون دينار، إيرادات غير نفطية، خلال الفترة نفسها، وبمعدل

مخاطر ضخمة قد تعيد الاقتصاد لأسوأ من أزمة 2008

ما يذكره التقرير هو أن على سياسيي العالم ألا ينتشوا بأخبار رواج مؤقت لاقتصاداتهم، فهناك مخاطر ضخمة قد تعيد أداء الاقتصاد إلى ما هو أسوأ من تداعيات أزمة 2008، وفي حدود سنتين من الآن. ويتوقع نمو أضعف من مستويات ما قبل أزمة 2008 في المستقبل لكل اقتصاد العالم، وضمنه تفقد الاقتصادات الرئيسية في المستقبل نحو ثلث معدل نموها الحالي المقدر لعام 2018 ونحو 2,3٪، ليصبح نحو 1,5٪ في المستقبل، وهو معدل ضعيف.

ويؤكد التقرير أن النمو العالمي والمخاطر غير مضمون سوى على المدى القصير، لأنه غير مستدام، وسوف يفقد مستويات الدعم منطقي، لأن العالم يمر بتجربة جديدة بعد أزمة 2008 ومختلفة عما حدث لاقتصاد بعد أزمة عام 1929، والجانب الأكبر منها يأتي من اضطراب الأوضاع السياسية وعودة العالم غير المتوقعة إلى زمن الحرب الباردة.

عامي 2018 و2019 لتصبح 2,2٪ لكل منهما. هذا التفاوت الكبير في التقديرات يعكس المستوى المرتفع لحالة عدم اليقين على مستوى العالم، بعضها منطقي، لأن العالم يمر بتجربة جديدة بعد أزمة 2008 ومختلفة عما حدث لاقتصاد بعد أزمة عام 1929، والجانب الأكبر منها يأتي من اضطراب الأوضاع السياسية وعودة العالم غير المتوقعة إلى زمن الحرب الباردة.

رأى تقرير «الشال» أن نظرة «صندوق النقد الدولي» حول أداء الاقتصاد العالمي أكثر تفاؤلاً بهامش كبير مقارنة برؤى كلا من «البنك الدولي» في تقرير يناير الجاري، ووحدة المعلومات لمجلة «الإيكونوميست»، في تقرير ديسمبر الفاتت. ويتوقع تقرير الصندوق أن ينمو الاقتصاد العالمي في عامي 2018 و2019 بمعدل 3,9٪ لكل منهما، بينما تهبط توقعات البنك الدولي إلى 3٪ في 2018، و3,1٪ لعام 2019. وتتعدد كثيراً توقعات وحدة المعلومات لمجلة «الإيكونوميست» لنمو

عامي 2018 و2019 لتصبح 2,2٪ لكل منهما. هذا التفاوت الكبير في التقديرات يعكس المستوى المرتفع لحالة عدم اليقين على مستوى العالم، بعضها منطقي، لأن العالم يمر بتجربة جديدة بعد أزمة 2008 ومختلفة عما حدث لاقتصاد بعد أزمة عام 1929، والجانب الأكبر منها يأتي من اضطراب الأوضاع السياسية وعودة العالم غير المتوقعة إلى زمن الحرب الباردة.

تذبذب أسعار النفط.. مؤشر خطر

محلس الأمة، يذكر رئيسها عدنان عبدالصمد أن التزامات الدولة الناتجة من التوسع في إصدار السندات والصكوك باتت قريبة جداً من قيمة أصول الاحتياطي العام، والدور على احتياطي الأجيال القادمة، وتضخم الدين العام وعبء بنوده لاحقا على الإنفاق العام سيكتسبان زخماً متسارعاً مع ضعف أسعار النفط، وأي تلاكؤ في ضبط العجز العام سوف يعني أن إرث تلك المشكلة سيكون أكبر من قدرة سوق النفط على احتماله.

حظا للتحقق، أي لا بد من اعتماد أسعار دون مستوى أسعار يناير الجاري بكثير، ولا نعني هنا السعر الافتراضي في الموازنة، فهو بلا معنى، وإنما السعر الذي يحكم مستوى النفقات العامة المستدام، ما نقصده هو ضبط مستوى الإنفاق العام بما يتسق مع ذلك السعر المحتمل، فالتأثير هو أن قرار خفض النفقات العامة قرار غير من، ما يجعل تكاليف ارتفاعها أمر غير محتمل على المدى المتوسط إلى الطويل، وفي آخر تقرير اللجنة الميزانية والحساب الختامي في

المرتفع سيحسن كثيراً من اقتصاديات إنتاج النفط غير التقليدي -الصخري- وقد نرى لاحقاً خلال العام الحالي زيادة كبيرة في العرض منه. والعامل الثاني، هو أن مستوى الأسعار المرتفع الحالي الناتج عن دعم اصطناعي بخفض طوعي للإنتاج لدول منتجة داخل أوبك وخارجها، وهناك احتساب دائم بأن ينقرض ذلك الاتفاق، وسيكون أثر انقراضه أسوأ على أسعار النفط من زيادة إنتاج النفط الصخري، وتلك مخاطر قد تدير السياريو الأكثر

المرتفع سيحسن كثيراً من اقتصاديات إنتاج النفط غير التقليدي -الصخري- وقد نرى لاحقاً خلال العام الحالي زيادة كبيرة في العرض منه. والعامل الثاني، هو أن مستوى الأسعار المرتفع الحالي الناتج عن دعم اصطناعي بخفض طوعي للإنتاج لدول منتجة داخل أوبك وخارجها، وهناك احتساب دائم بأن ينقرض ذلك الاتفاق، وسيكون أثر انقراضه أسوأ على أسعار النفط من زيادة إنتاج النفط الصخري، وتلك مخاطر قد تدير السياريو الأكثر

المرتفع سيحسن كثيراً من اقتصاديات إنتاج النفط غير التقليدي -الصخري- وقد نرى لاحقاً خلال العام الحالي زيادة كبيرة في العرض منه. والعامل الثاني، هو أن مستوى الأسعار المرتفع الحالي الناتج عن دعم اصطناعي بخفض طوعي للإنتاج لدول منتجة داخل أوبك وخارجها، وهناك احتساب دائم بأن ينقرض ذلك الاتفاق، وسيكون أثر انقراضه أسوأ على أسعار النفط من زيادة إنتاج النفط الصخري، وتلك مخاطر قد تدير السياريو الأكثر

ما أسباب الصعود القياسي في أسعار النفط؟

له تأثير مباشر على مسارات الأسعار هبوطاً وصعوداً، الأمر الذي أدى إلى صعوبة تحديد مسارات واضحة للأسواق العالمية وعدم إيجاد نقطة التقاء بين الأطراف بصورة كاملة. وأوضح أن الصورة قد تبدو أكثر تعقيداً في حال تم تسجيل ارتفاعات جديدة على حجم الإنتاج الخام في الولايات المتحدة الأميركية، والتي سجلت مستوى جديداً عند 9,75 ملايين برميل خلال يناير الجاري، فيما تشير التوقعات إلى إمكانية أن يتخطى حجم الإنتاج حاجز 10 ملايين برميل يومياً عند الأسعار المتداولة للنفط في الوقت الحالي، ما يعني تجاوز الإنتاج الأميركي مستويات إنتاج كبار المنتجين التقليديين، والدخول في المزيد من الضغوطات على الأسعار المرتفعة، ومواجهة المزيد من التقلبات اليومية. كما أن هبوط الإنتاج من قبل منظمة «أوبك» خلال الشهر الماضي إلى 32,23 مليون برميل ساهم في فرض المزيد من عوامل الاستقرار على الأسعار المتداولة وعلى قوى العرض والطلب المتقلبة في الأصل.

أظهرت النتائج والمؤشرات التي رافقت تراجع كفاءة الأسواق العالمية للطاقة والنفط أن اقتصادات المنتجين واجهت الكثير من التحديات والصعوبات التي ما زالت تعتمد على الكثير من الخطط لمواجهة تداعيات التراجع قبل أن تبدأ عملية الإرتداد الأخيرة، ودون تحديد الأسباب الكامنة وراء هذا الإرتداد والتعاسك الذي بين وصول سعر برميل النفط الواحد إلى ما فوق 70 دولاراً وهي المرة الأولى التي يسجل فيها هذه المستويات منذ عام 2014.

وشدد التقرير على أنه بات من الضروري على المنتجين البحث مجدداً في كل الأدوات والوسائل المتاحة لتثبيت الأسعار عند حدودها الحالية وعدم السماح لها بالتراجع إلى مستويات متدنية، ذلك لأن الأسعار الحالية مناسبة لتحقيق خطط نمو جيدة عند المنتجين والمستهلكين وتتماشى مع الموازنات المعتمدة، وتحول دون الاتجاه لفرص ضرائب جديدة على اقتصادات المنتجين، الأمر الذي يتطلب مراقبة مستمرة لمستويات الإنتاج الأميركي، وقيام منجني «أوبك» بتعديل الإنتاج وفقاً لذلك، بالإضافة إلى الاعتماد على مؤشرات الطلب العالمي وتوقعات النمو ضمن خطط الدعم والإمداد المستمرة.

أظهرت النتائج والمؤشرات التي رافقت تراجع كفاءة الأسواق العالمية للطاقة والنفط أن اقتصادات المنتجين واجهت الكثير من التحديات والصعوبات التي ما زالت تعتمد على الكثير من الخطط لمواجهة تداعيات التراجع قبل أن تبدأ عملية الإرتداد الأخيرة، ودون تحديد الأسباب الكامنة وراء هذا الإرتداد والتعاسك الذي بين وصول سعر برميل النفط الواحد إلى ما فوق 70 دولاراً وهي المرة الأولى التي يسجل فيها هذه المستويات منذ عام 2014.

دعوة لحضور اجتماع جمعية حملة وحدات صندوق الدار المالي (تمت التصفية)

إشارة إلى الموضوع أعلاه، يسرنا دعوة حملة وحدات لتسويق الدار المالي (تحت التصفية) لحضور اجتماع جمعية حملة وحدات الصندوق وذلك في مقر مبنى الصندوق - مكتب بي دي أو النصف وشركاه، الكائن في منطقة شرق، شارع خالد بن الوليد - برج الشهيد - الدور السادس يوم الثلاثاء الموافق 13 فبراير 2018 الساعة 11:00 صباحاً، وذلك لمناقشة جدول أعمال الجمعية والمصادقة عليه. عن الفترة من 18 ديسمبر 2016 حتى 31 ديسمبر 2017.

وفيما يلي نورد تفاصيل جدول أعمال جمعية حملة وحدات الصندوق:

- 1- تعيين أمين سر اجتماع الجمعية لتسجيل محضر الاجتماع بما في ذلك للدوات والقرارات المقترحة وتسجيل التصويت عليها.
- 2- عرض تقرير عن أعمال تصفية الصندوق من فترة 18 ديسمبر 2016 حتى 31 ديسمبر 2017.
- 3- الموافقة على البيانات المالية المدققة للصندوق للفترة من 18 ديسمبر 2016 حتى 31 ديسمبر 2017.
- 4- الإطلاع على تقرير مراقب الحسابات عن البيانات المالية المدققة للصندوق للفترة من 18 ديسمبر 2016 حتى 31 ديسمبر 2017.
- 5- تحديد الجهة التي ستقوم بحفظ الدفاتر والسجلات المتعلقة بتصفية الصندوق لمدة خمس سنوات من تاريخ إلغاء الصندوق من سجلات هيئة أسواق المال.
- 6- مناقشة آراء المصفي الناتجة عن تمديد مدة تصفية الصندوق.

يرجى من حملة وحدات الصندوق المسجلين في سجل وحدات الصندوق مراجعة مكتب مبنى الصندوق (قيس محمد النصف - مكتب بي دي أو النصف وشركاه لاستلام نموذج توكيل حضور اجتماع جمعية حملة وحدات الجمعية من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الساعة الثالثة ظهراً. وفي حال عدم اكتمال التصابي القانوني لاجتماع الجمعية فإنه يوجّه إلى يوم الأربعاء الموافق 14 فبراير 2018 الساعة 11:00 صباحاً في نفس المقر المذكور أعلاه (مكتب بي دي أو النصف وشركاه). ويكون الاجتماع المؤجل صحيحاً أي كانت نسبة الحضور.

للاستفسار يرجى الاتصال على هاتف مكتب قيس محمد النصف - بي دي أو النصف وشركاه 22426999

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

قيس محمد النصف المصفي

الشرق للوساطة المالية
Al Sharq Financial Brokerage

السادة / المتداولين في بورصة الكويت

حرصاً من شركة الشرق للوساطة المالية على مواكبة جميع التطورات التي تطرأ على سوق الأوراق المالية في بورصة الكويت وتطبيقاً لإرشادات هيئة أسواق المال. يسر شركة الشرق للوساطة المالية أن تعلن عن إقامة «لقاء توعوي» يتم خلاله شرح مفصل عن أهم متغيرات مرحلة التطوير الثانية (MD2) في بورصة الكويت، ويتخلل اللقاء إلقاء الضوء على النقاط التالية:

- توضيح آلية تقسيم السوق الحالي إلى الأسواق الثلاثة (الأول - الرئيسي - المزدادات)
- شرح المفهوم الجديد للقواطع السريعة.
- طريقة حساب الحد الأعلى والحد الأدنى خلال جلسة التداول.
- شرح نسب العمولة الجديدة الخاصة بكل سوق وآلية احتسابها.

علماً بأن الشركة سوف تقوم بشرح كل هذه المتغيرات وآلية عرضها من خلال برنامجها الاحترافي الجديد «شرق برو» Sharq PRO

اليوم: الثلاثاء
الموافق: 30 يناير/ 2018

الوقت: الساعة 5:30 مساءً
المكان: بورصة الكويت، الدور المصنفين

لراغبين في الحضور يرجى الحجز مسبقاً لأن عدد المقاعد محدود. للاستفسار الرجاء التواصل معنا على الأرقام التالية:
Call Center مركز الاتصال : 222 484 22 أو WhatsApp الواتس اب: 976 989 976